

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير تجارى للشركة الشرقية للكثان والقطن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / محمد أحمد زكى السيد ، مديرا تجاريا من الفئة الأولى للشركة الشرقية للكثان والقطن .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والبتروال والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٠١ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير عام بشركة المشروعات الهندسية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للوزارات العامة للصناعة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس فاروق محي الدين حسين ، في وظيفة مدير مصنع حلوان بشركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب (استيلكو) من الفئة الأولى ، وعضوا بمجلس إدارة الشركة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧١

باستثناء السيد / حسين محمد أحمد حمودة من أحكام

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية لبعض الأشخاص ؛

قرر :

مادة ١ - يستثنى السيد / حسين محمد أحمد حمودة من أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٧١

بإنشاء جهاز تخطيط الأسعار

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى والمتابعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن إمداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ - ينشأ بوزارة التخطيط جهاز لتخطيط الأسعار ، يشرف عليه وزير التخطيط .

مادة ٢ - تكون مهمة الجهاز اقتراح السياسات السعرية المناسبة لتخطيط التنمية الاقتصادية والتي تحقق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على رفع الكفاءة الاقتصادية . وعلى الجهاز في سبيل تحقيق ذلك :

(أ) التقدم بمقترحات عن أسس السياسة السعرية التي تقتضيها تخطيط التنمية إلى اللجان الوزارية المختصة لمناقشتها وإقرارها .

(ب) تصنيف السلع والخدمات تبعاً لأهميتها للاقتصاد القومي وتحديد السلع والخدمات التي تخضع في تسعيرها للمستويات المختلفة من أجهزة الدولة مع التأكد من أن الأسعار التي تحددها أجهزة الدولة الأخرى مطابقة للسياسة السعرية الموضوعة في إطار خطط التنمية ، وتحديد ما يترك من تلك السلع والخدمات لظروف العرض والطلب .

(ج) تحديد السلع والخدمات التي يفرض لها حماية من شلتها المستوردة وعلى أن يكون ذلك متمشيا مع أهداف خطط التنمية واستقرار أسعار السلع والخدمات المسعرة والتي تحتاج إلى السلع والخدمات المقترح حمايتها .

(د) اقتراح السلع والخدمات التي تقتضي السياسة الاجتماعية تقرير إعانة لها من الدولة ومقدار الإعانة المطلوبة والاعتماد اللازم لذلك وطريقة تمويله .

(هـ) تحديد السلع التي يلزم لها إعانة تصدير وتحديد مقدار تلك الإعانة وطريقة تمويلها واقتراح وسائل الحد من تلك الإعانة في المستقبل .

(و) تحديد السلع التي يتطلب تثبيت أسعارها إنشاء صندوق موازنة واقتراح العلاقات السعرية للسلع المطلوب تثبيت أسعارها .

(ز) دراسة تكاليف الإنتاج المحلي للسلع الرئيسية بما في ذلك تكاليف الموارد المحلية والأجنبية ، ووضع مؤشرات عن كفاءة تشغيل المنشآت وذلك بهدف تحديد أكثر السلع التصديرية عائداً ووضع سياسة التوسع في الصادرات على أساس نوع وحجم الموارد التي تدخل في تكاليف إنتاج تلك السلع .

(ح) دراسة الهيكل السعري القائم لأنواع السلع والخدمات وتحليل ذلك الهيكل على مكوناته مع التعرف على وجه الخصوص على الضرائب والرسوم وفروق الأسعار السلبية والخدمية وكذا إعانات الإنتاج والتصدير .

(ط) دراسة الأسعار العالمية للسلع والخدمات والعمل على تقييم الناتج المحلي بالأسعار العالمية ومقارنته بالأسعار المحلية .

(ي) متابعة الأسعار السائدة واتجاهاتها الفعلية عن طريق أجهزة الرقابة على الأسعار ومن البيانات والاحصاءات التي تعدها أجهزة الدولة المختلفة واقتراح التوصيات بشأن تعديلها بعد مناقشتها مع الأجهزة الإنتاجية والتسويقية المختصة .

مادة ٣ - يشكل الجهاز من رئيس من الدرجة الممتازة يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وعدد كاف من العاملين ، وفقاً للتنظيم الإداري الذي يصدره قرار من وزير التخطيط بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ٤ - للجهاز في سبيل أداء مهمته الحق في الحصول على جميع البيانات والاحصاءات والدراسات المتوفرة لدى أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام والخاص المنشورة منها وغير المنشورة وكذلك طلب معاونة الأجهزة الإحصائية والمالية وأجهزة الرقابة في القيام بعمل الإحصاءات والبحوث والدراسات اللازمة ويكون لجميع هذه البيانات والإحصاءات والتقارير صفة السرية .

مادة ٥ - يمارس الجهاز اختصاصه دون إخلال بالنظم الموضوعية لاتخاذ القرارات التنفيذية الخاصة بالتسعير الجبري وذلك في حدود السياسة العامة التي تقرها الدولة

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات